

تعليم

انقضت ايام على قرار وزير التربية الذي قضى على ما تبقى من شبه حضور هزيك للفلسفة في المنهاج. انبرى المعنيون بالأمر يثون ضيقهم ومخاوفهم من هذا الإجراء المفاجئ، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، واقتصرت ردات الفعل على الخشية من انعكاس تقليص المادة سلبا على عدد ساعات تعليم الأساتذة في المدارس، واعتبر بعضهم أن اختصار محتويات المادة إلى نصفها، ربما يكون تمهيدا لإلغائها في المستقبل، وذهب البعض الآخر إلى شجب القرار من ناحية وتأييده من ناحية أخرى، بحجة أن المادة- كما هي مقررة في المنهاج اللبناني- سمجة، بليدة، غير عصرية، ثقيلة على ذهن الطالب وفهمه

أزمة تعليم فلسفة أم أزمة نظام تعليمي؟

الأهراء سهيك الطشم *

قرار وزير التربية الياس بو صعب حذف محاور من مادة الفلسفة في شهادة الثانوية العامة طرح تساؤلات عدة: هل تعالج هشاشة المادة وفقرها في المنهاج بإجراء يؤدي إلى اضمحلالها وتهميشها؟ هل نواجه أزمة تعليم الفلسفة بمزيد من التآزيم الذي يطرح بها؟ هل الحل هو في تهزيل المادة ومضامينها الذي من شأنه أن يعمق الإغتراب بين الفلسفة وتقبل المجتمع لها، خصوصا لدى النشء الجديد الذي يتوقد ذهنه بالأسئلة المتصاعدة والمتفلتة من المؤلف، هذا التمرد الذي لا يصقله إلا النقد كخاصية جوهرية من خاصيات التفكير الفلسفي؟ وإذا كانت الفلسفة كما هي في المنهاج لا تفتح قابلية المتعلم على فهمها واستيعابها، فهل نتخلص من عبئها بأن نشوه صورتها؟ هل نجعل الفلسفة تستقل من دورها في شحذ الحس النقدي المتسائل، وتنمية بذور التفكير العقلي الذي يقارب القضايا والمسائل بعيدا عن التعصب والإنغلاق؟ وهل أزمة تعليم الفلسفة في المنهاج اللبناني منبثقة من الفلسفة ذاتها كجمال معرفي يتفرد بخصوصية إشكالياته، أم أنها أزمة نظام تعليمي كامل؟

تعمل
فرنسا على
تأصيل مادة
الفلسفة في
منهجها
(مهران
طحطح)

مصادر الازمة عديدة

نعم هناك أزمة في تعليم الفلسفة، تناولتها أبحاث ودراسات ساهم بها أساتذة الفلسفة، الذين كانوا على وعي دائم بصعوبات يعانون منها في تعليمهم للمادة، وفي هذا السياق، أصدرت رابطة التعليم الثانوي عام 2001 كتابا يحمل عنوان المنهاج التعليمي في لبنان: مقترحات أولية للتعديل ومتطلبات التطبيق. تناول المعنيون في هذا الكتاب واقع المنهاج التربوي في لبنان، وتوافقت وجهات النظر والمدخلات على وجود أزمة عامة تطال المنهاج، فهو يعاني من انكفاء مضامينه وعدم قدرتها على مجاراة معطيات العصر، وابتعاده عن محاكاة هموم المتعلمين ومجاراتهم في حياتهم المعيشة، وتوسّع الهوة بين محتويات الكتاب وموضوعاته والأهداف العامة والخاصة التي من المفترض أن تكون المادة المعرفية قد فصلت على مقاسها، فجاءت هذه المادة مسطحة أحيانا، ومختصرة أحيانا أخرى، ومفككة في عرضها، بالإضافة إلى أخطاء في المفاهيم وانعدام الترابط وافتقارها إلى التسلسل المنهجي.

هناك أزمة على مستوى آخر تناول معلم المادة، الذين تتفاوت قدراتهم بسبب افتقارهم للإعداد الكافي. ففترة الإعداد في كلية التربية لا تتعدى العام الدراسي الواحد، في حين كانت كلية التربية تخضع للأساتذة المتميزين فيها لخمس سنوات من التدريب من خلال تدريس مقررات تربوية إلى جانب مادة الاختصاص، قبل أن ينالوا شهادة الكفاءة في التعليم، باعتبارها أساسا موحدا للدخول إلى وظيفة أستاذ تعليم ثانوي، بحيث لا يدخل إلى هذا التعليم إلا حملة هذه الشهادة وما فوق. لكن ظهرت بدعة التعاقد الوظيفي الذي يتيح بعامل



للتناقضات في فهمها وانعكاس ذلك في السلوكيات البشرية.

في حين يسعى الغرب إلى توسيع نطاق نشر الإنشغال الفلسفي في الفضاء العمومي من خلال إنشاء مقاهي لتداول المسائل الفلسفية، وتعمل فرنسا مثلا على تأصيل مادة الفلسفة في مناهجها من خلال البحث عن ابتكار طرق تعليمها للصفار، نحن في العالم العربي إلى طرد هذه المادة من مناهجنا، تمهيدا للإجهاد عليها في فكرنا وترائنا وحاضرنا،

الفلسفة ترقا فكريا في مناخ يسوده التمييع المفاهيمي، ونضع فيه وسط ازدواجية القيم، ونفجع يوميا بتفشي ظاهرة البغاء العقلي حيث انتهاك المفاهيم والإعتداء على حرمة ثبات القيم الأخلاقية، التي باتت مشرعة

الهدف من مادة الفلسفة بناء متعلم يسأل ويتساءل ويقتحم ويتجرأ

يطاول عمق هذه المشكلات ويلاصق قاع الواقع المتردي للتعليم في لبنان، إما يبقى شكليا صوريا منقوصا غير مستند إلى معايير علمية أكاديمية بيداغوجية واضحة، وإما يدل إلى عجز في تعيين مكان الخل ومواطن الضعف في البناء التكويني لهذا النظام التعليمي، بالتالي عدم إمكان وضع تصور بديل ضمن رؤية متكاملة شاملة تطاول أركان وجوانب التربية والتعليم في جميع مراحلها، ابتداء من الروضة وانتهاء بالجامعة اللبنانية.

كانها فائض معرفة

هناك وجه آخر لإقالة الفلسفة من مناهجنا ومن أذهاننا، وردلها كانها فائض معرفة لا يستجيب لانتظارات مجتمع تكنسحه للتكنولوجيا. لماذا يأفل الدور التفكير للفلسفة ونحن بأمس الحاجة إليه في عالم باتت تغزوه العصبية وتضيق فيه الأفق والفضاءات التي يلتقي فيها المختلف والأخر، ويسيطر عليه التهميش والإقصاء والإلغاء والتكفير، وتنقصه مقولات مثل الاعتراف والحق في الاختلاف وقبول الآخر والانفتاح عليه؟ عالم ضاق ذرعا بمساحات تتسع لتضم المختلفين والمتنوعين والمتعددين في رحابها، وانقضى فيه وجود الواحات التي يمكن أن يجترع في كنفها خطاب العقل والتعقل، بعيدا عن التحجر والتبجح بامتلاك حصريّة الحق في القول، وإطلاقية صوابه وتكفير خطاب الغير. ليست

الكفاءة وبالمعايير التربوية الرصينة، ما انعكس سلبا على تخفيض مستوى التعليم الثانوي الرسمي. والأزمة تطالنا أيضا في المقرر والكتاب المدرسي، فمن هو المسؤول عن تهيمش الكتاب الرسمي؟ ومن يراقب ظاهرة تسيب الكورسات البديلة وتفريخها من دون حساب أو رقيب؟ وهل هي تخضع لمعايير تؤهلها أن تدرّس في مؤسسة تربوية؟ وبالتالي هل يتلقى المتعلمون مع هذا العدد الذي لا يحصى من الكتب البديلة جودة التعليم ونفسها، والكفايات ذاتها المتوخاة من المادة؟ وهناك أزمة تقييم وأزمة تنقيط وووو...

عجز في تعيين مكان الخل

هذه الأزمة التي تفرّخ هنا وهناك في جوانب النظام التعليمي الرسمي، ليست لصيقة حصرا بمادة الفلسفة، بل تنسحب على المواد الأخرى في الاجتماع والتربية والتاريخ. ولكن من المسؤول عن هذا الخل البنوي في نظام التعليم الرسمي؟ ابتداء بالسياسات التربوية وليس انتهاء بتجهيز البناء المدرسي ومشروع الخريطة المدرسية والتعاقد الوظيفي وتصفية الحقوق المكتسبة للمعلم وتردي الموازنة التربوية وغيرها؟ والأكثر خطورة هو تصفية المدرسة الرسمية والإجهاد على دورها الوطني الجامع العابر للطوائف الدينية والطبقات الاجتماعية؟ إنطلاقا من أشكال الأزمة العامة هذه، فإن أي إجراء يدعي أنه إصلاح ولا

يا أساتذة الفلسفة تحركوا

دعا التيار النقابي المستقل أساتذة الفلسفة إلى الاحتجاج على تقليص المادة إلى النصف في الامتحانات الرسمية، كي لا يصبح إجراء مكرسا كتقليد في السنوات المقبلة. وسأل التيار: «ما هي المعايير الأكاديمية والمنهجية والأصول الدستورية التي استند إليها عندما اتخذ قراراً بمسح مادة أقرتها المراسيم الجمهورية؟ كيف يمكن إلغاء مبحث يعالج إشكالية العلاقة بين العلم وانعكاساته التكنولوجية السلبية ودور الفلسفة النقدي في تصويب وظيفة العلم؟ وكيف تُزاح مواضيع سياسية تلامس واقع المتعلم، بحجة أنها تسبب تعقيدا للطالب، بينما يبقى درس المنهج الرياضي الذي لا يمت بصلة إلى حياته؟»

ورأى التيار أن أزمة المنهاج في الفلسفة هي جزء من أزمة عامة تطال النظام التعليمي، ابتداء بالمقرر الدراسي والكتاب المدرسي ومروا بإعداد المعلم وليس انتهاء بالبناء المدرسي، ومن وجوهه الخطيرة ضرب الحقوق المكتسبة للمعلمين والتمادي في تهيمشهم.